

صحافيو الأردن يتجنبون تغطية المظاهرات

عمان - يتجنب الإعلاميون تغطية الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة في الأردن، حتى لا يتعرضوا لانتهاكات تبدأ من مضايقتهم، وتمتد إلى الاعتداء عليهم، وتنتهي باحتجازهم وتوقيفهم. وفق ما خلص إليه التقرير السنوي لحالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2019، الذي يصدره مركز حماية وحرية الصحفيين.

واعتبر التقرير الذي حمل عنوان "الإعلام.. غياب قسري" أن إجماع الصحفيين عن التغطية في مناطق التوتر بسبب تزايد القيود والمشكلات التي تعرض لها زملاء وزميلات لهم سابقاً أدى إلى تراجع نسبي في عدد الانتهاكات لهذا العام.

وبين التقرير أن 51.5 في المئة من الانتهاكات التي وثقت نتجت عن قيام الصحفيين بتغطية الاحتجاجات، وخاصة إضراب المعلمين الذي استمر لما يقارب الشهر واعتبر أطول إضراب في تاريخ الدولة الأردنية.

واسند التقرير مسؤولية الانتهاكات حسب ادعاءات الصحفيين إلى أربع جهات، منها 3 جهات تابعة للدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية، والرابعة هي نقابة مهنية، إلا أن جميعها تتحمل مسؤوليتها الدولة بموجب القانون الدولي بضمن سلامة الصحفيين، كما أن جميع الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية التي تعرضت للانتهاكات لم يجر إنصافهم وجبر الضرر عنهم.

ولفت الانتباه إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي بدأت تحتل مكانة بارزة في تغطية الاحتجاجات، وبدأ ناشطون وناشطات في استخدام تقنية البث المباشر لرصد وتوثيق التظاهرات والاعتصامات المجتمعية، وهو ما تسبب كذلك في توجيه الاتهامات للسلطة التنفيذية بالطلب من الشركات المزودة لخدمات الإنترنت بخفض السرعات ومنع خاصية البث المباشر.

وهو ما أكد أيضاً تقرير شبكة المصدر المفتوح الذي خلص إلى أن سبب العطل الذي شهدته خدمة مشاهدة البث المباشر على شبكة الإنترنت في الأردن لم يكن الضغط على البنية التحتية، وكذلك لم يكن خلافاً من موقع فيسبوك، بل كان "تدخلاً فنياً مؤقتاً في حزم البيانات التي تطلب خدمة البث المباشر على فيسبوك".

أي أن طرفاً ثالثاً قد تدخل وتوصل تقرير المركز إلى فرضية مفادها أنه كلما زادت التغطيات الميدانية للصحافيين في مناطق التوتر والأزمات،

وكما ارتفعت حالات الانتهاك مدلاً ومستشهداً بالأرقام، فمُنذ بداية ما سمي بالربيع العربي في عام 2010 وما تبعها من سنوات وصلت أعداد الانتهاكات إلى ذروتها في عام 2014 حيث سُجّل 153 انتهاكاً، ثم تراجعت بعد إخفاق الربيع العربي، وتراجع الاحتجاجات في الأردن. وأضاف أن تراجع الانتهاكات عامي 2018 و2019 رغم إيجابيته، فإنه يؤشر في الوقت ذاته إلى تنامي غياب الإعلام عن التواجد في مناطق الاحتجاجات، وتركها لمواقع التواصل الاجتماعي أو لوسائل الإعلام غير المحلية.

ولاحظ أيضاً أن غياب وسائل الإعلام المحلية عن التغطية اللاحقة لقضايا الاحتجاجات تزامن مع تعليمات في المؤسسات الإعلامية الوطنية - غير مكتوبة - بعدم تسليط الضوء كثيراً على هذه القضايا، وبالتالي لا يُكلف الصحافيون بالتواجد والتغطية.

مواقع التواصل تحتل مكانة بارزة في تغطية الاحتجاجات، وحل الناشطون مكان الصحافيين في توثيقها

وقارن التقرير فرضيته مع بعض تقارير رصد مهنية الإعلام وأدائه في التغطيات الإعلامية للقضايا التي تشكل رأياً عاماً في المجتمع الأردني، والتي نفذها مركز حماية وحرية الصحفيين ضمن مشروع "رصد مهنية انتهاكات حقوق الإنسان في الإعلام الأردني".

وأظهرت المقارنة وجود غياب ملحوظ في التغطية الإعلامية الميدانية للحركات الشعبية في وسائل الإعلام، خاصة في وسائل الإعلام الحكومي أو العمومي، كما أظهرت أن التغطيات الصحافية للاحتجاجات سواء الميدانية إن وجدت أو غير الميدانية، غالبيتها مكررة ومنقولة عن خبر ومصدر صحفي واحد خاصة في مواقع الإعلام الإلكتروني، إضافة إلى وجود غياب وتجاوز مهني في جوانب التوازن والحيادية في بعض التغطيات الصحافية للاحتجاجات.

وأوضح التقرير أن ظاهرة الرقابة الذاتية وتزايدها بين الإعلاميين والإعلاميات لا تبدو حدثاً مستقرباً، فطوال سنوات سابقة لم تراجع عن حدود 90 في المئة.

صراع قضائي بين ميغان ماركل و«مايل أون صندي»

لندن - خسرت ميغان دوقة ساسكس أحدث جولة في دعوى انتهاك الخصوصية التي أقامتها ضد صحيفة شعبية بعدما قضت المحكمة العليا البريطانية الثلاثة بان بوسع الصحيفة تعديل القضية بضم تفاصيل من سيرة ذاتية نشرت مؤخراً إلى أوراق الدعوى.

وأجاز القضاء البريطاني لصحيفة التابلويد «مايل أون صندي» أن تستند في دفاعها إلى سيرة صدرت حديثاً عن حياة الزوجين بشأن ابتعادهما عن العائلة الملكية البريطانية.

وتقاضى ميغان، زوجة الأمير هاري حفيد الملكة إليزابيث، دار نشر أسوشيتد نيوزبيبرز بشأن مقالات نُشرت العام الماضي في صحيفة «مايل أون صندي» شملت أجزاء من خطاب بخط اليد أرسلته إلى أبيها توماس ماركل بعيد عنها في أغسطس 2018. وكان محامو «أسوشيتد نيوزبيبرز» قد أعربوا في الحادي والعشرين من سبتمبر عن نيّتهم تعديل خط الدفاع المعتمد، متحجّين بان دوقة ساسكس «تعاونت مع واضعي» سيرة «فايندينغ فريدم» التي نشرت في أغسطس والتي تحيل إلى هذه الرسالة.

وأشاروا إلى أن ميغان أعطت القيميين على هذا الكتاب «معلومات عن الرسالة» أو سمحت لهما بالحصول عليها بغية سرد رواية عن الأحداث «تناسبها» ونفى محامو ميغان أن يكون الزوجان قد ساهما في إعداد هذا الكتاب الذي وضعه الصحافيان أوميد سكوبي وكارولينا دوران والذي يصف في مصلحة دوق دوقة ساسكس. وقد جاء فيه مثلاً



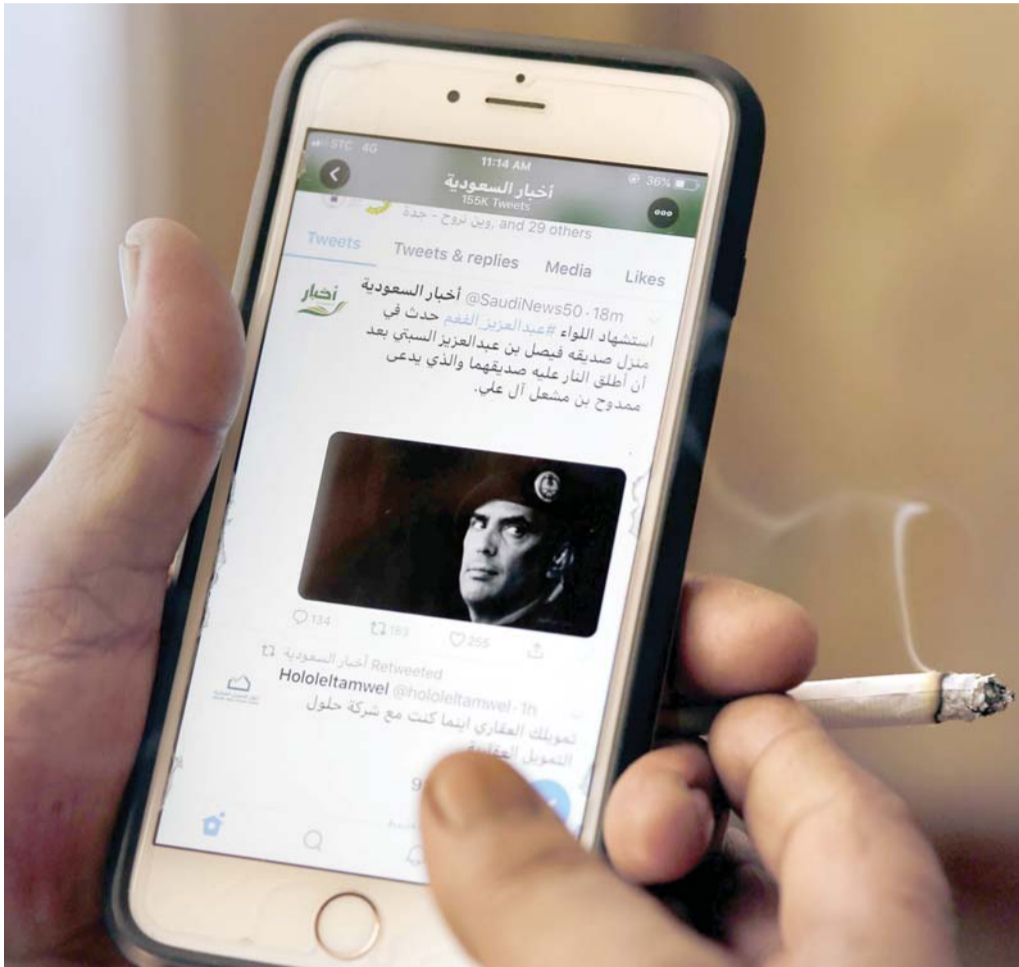
القضاء البريطاني أجاز لصحيفة «مايل أون صندي» أن تستند في دفاعها إلى سيرة عن حياة الزوجين

وقال جاستن روشبروك محامي المعتلة السابقة إن «المدية وزوجها لم يتعاونوا مع القيميين على هذا الكتاب ولم يجربا مقابلات معهما ولم يقموا لهما أي صور».

وأضاف أن لا ميغان ولا هاري، السادس في ترتيب خلافة العرش البريطاني، تحدثا مع الصحافيين الذين لم تعطهما موكلته أبداً "انطباعاً بانها تريد نشر محتوى الرسالة في الكتاب".

هيكله مؤسسات الإعلام في السعودية سعي لتحسين الأداء

تطوير الإعلام ينعكس على تسويق المملكة لنفسها إقليمياً ودولياً



الأزمات هي الاختبار الحقيقي لأداء الإعلام

ويهدف المشروع لضم نظام المطبوعات والنشر ونظام الإعلام المرئي والمسموع ليكونا اختصاصاً موحداً ويشمل المحتوى الإعلامي كاملاً؛ تصرف عليه الهيئة. وتأتي مبادرة طرح مسودة المشروع للعموم إرساءً لقواعد الشفافية المطلوبة، والاستفادة من وجهات النظر المشاركة، بهدف الوصول إلى أعلى معايير الجودة.

ويصرى صحافيون سعوديون أنه لا ينبغي أن تكون النظرة متشائمة لما تم تحقيقه حتى الآن، إذ أن أداء الإعلام السعودي شهد فارقاً ملحوظاً عن السنوات الماضية سواء المطبوع أو المرئي أو المسموع، فهناك تطور وتنوع في البرامج وزيادة كبيرة في نقل الأخبار بالصحف سواء الإلكترونية أو الورقية حتى أصبح التنافس كبيراً جداً في سرعة نقل الخبر بين الإعلاميين.

كما أنه من مهام الصحافي والإعلامي السعودي تطوير نفسه وتحديث نوع المجال الذي يريد أن يعمل ويستمر به، فبعض الإعلاميين لهم اتجاهات مختلفة، والعديد منهم يعمل بجميع المجالات، وهذا يؤثر على الأداء العام بشكل كبير.

ولدى وزارة الإعلام مشروع تدريبي لاكتشاف المواهب الصحافية بالشراكة مع جامعات ومعاهد عالمية، وذلك لصناعة الإعلاميين السعوديين المحترفين. لكن يجب على جيل الإعلاميين الشباب التحلي بالصبر والمثابرة والتواضع وتمنية المخزون الثقافي والمعرفي لديهم.

الطريق الصحيح لتتابع آخر التطورات وتشتبع رغبة الجمهور بالمعلومة المحلية والدولية، وأن تكون هناك مصادقية وشفافية حتى يحظى الإعلام بالتابعين، وأن يلتزم الحيادية في برامجهم. حيث قال في تصريحات سابقة إن "السعودية أهم دولة في مجال الإعلام بالمنطقة، وكل المعطيات المهمة للزيادة موجودة بداخلها".

وبموجب تعديل مجلس الشورى، تحولت مرجعية المؤسسات الصحافية إلى الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بدلاً من وزارة الإعلام، في مسعى لتحسين أداء المؤسسات الصحافية لأعمالها ومهامها وتوفير المرونة في الإجراءات والدقة في المخرجات، وللمساهمة في تحقيق التطلعات في تطوير منظومة الإعلام في المملكة، وإثراء العمل الإعلامي وتجويده وهيكلته وفقاً لما يحقق تلك التطلعات، ويعزز تنظيم المبادرات الإعلامية، وترتيب الأولويات في تنفيذها.

وأخذ المجلس برأي وتوصية لجنة الثقافة والإعلام حول التعديلات، على ألا تخل التعديلات السابقة بسرمان التراخيص الصادرة للمؤسسات الصحافية التي حصلت عليها قبل تعديل النظام.

وفي أغسطس الماضي، أعلنت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع عن طرح مسودة مشروع "نظام الإعلام"، داعية جميع المختصين والمهتمين في هذا المجال لإبداء أطروحاتهم والإدلاء برؤيتهم حيال النظام.

انتقادات لاذعة للقطاع، في أول يوم عمل له في فبراير الماضي، وخاطب قيادات وزارة الإعلام ورؤساء الهيئات التابعة لها، إن "الأداء غير مرض تماماً، وأنه لا يواكب تطلعات المواطن ونهضة الوطن ومكتسباته".

وأضاف القصبي "تمتلك مقومات وطنية هي محل فخر واعتزاز على كافة الأصعدة إقليمياً ودولياً، ولا بد لهذه المكتسبات من آلة إعلامية قوية وإبداعية ترضي طموحات وتطلعات المواطنين. والعمل سيكون حثيثاً بإذن الله خلال الفترة القادمة لتحقيق ذلك".

وأصدر القصبي، الاثنين الماضي، قراراً بتعيين محمد فهد الحارثي رئيساً تنفيذياً لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية الأمر الذي قوبل بترحيب الأوساط الصحافية السعودية نظراً لخبرة الحارثي الطويلة التي تمتد لعشرين عاماً..

وتقلد الحارثي العديد من المناصب وتدرج في قطاعات متعددة في الإعلام السعودي أو الدولي، حيث بدأ مسيرته المهنية في جريدة "الشرق الأوسط"، قبل أن ينضم كمراسل لجريدة "عرب نيوز" التي تصدر باللغة الإنجليزية، وإلى زاشر. ثم انتقل للعمل في جريدة "الاقتصادية"، ليصبح صحافياً منتظماً فيها، ثم مسؤولاً عن صفحاتها الأولى ومديراً لتحريرها في ما بعد.

وينتظر إعلاميون سعوديون أن تسهم خبرة الحارثي في تطوير وسائل الإعلام الحكومية، ووضعها على

يحاول القائمون على الإعلام السعودي مواكبة التحديات في الفترة الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية وتستوجب أن يكون الإعلام على مستوى الحدث والمسؤولية في نقل وجهة النظر السعودية من جهة، وأن يكون أحد أدوات الدفاع عن المملكة في الحرب الإعلامية التي تحتد خلال الأزمات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى.

الرياض - وضع مجلس الشورى السعودي مهمة تنظيم وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية وضبط المحتوى الإعلامي والأخلاقي على عاتق الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، بعد أن كانت منوطه بوزارة الإعلام، في أحدث إجراء لإعادة هيكلة القطاع الذي يواجه انتقادات متزايدة.

واعتمد المجلس تعديل نظام المؤسسات الصحافية وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتضمن نقل مهام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وكل ما يستجد من أنواع الوسائط الحديثة الناقلة للمحتوى، إلى هيئة الإعلام المرئي والمسموع ونقل الإعلام الداخلي من وزارة الإعلام إلى الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، كون المؤسسات الصحافية من القطاعات المرتبطة بالإعلام الداخلي.

ووفق متابعين للإعلام السعودي، فإنه يمر حالياً بجملة من التحديات في فترة صعبة تشهد خلالها المنطقة انقسامات ونزاعات تستوجب أن يكون الإعلام على مستوى الحدث والمسؤولية في نقل وجهة النظر السعودية من جهة، وأن يكون أحد أدوات الدفاع عن المملكة في الحرب الإعلامية التي تحتد خلال الأزمات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى.

مرجعية المؤسسات الصحافية تحولت إلى الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بدلا من وزارة الإعلام

ولم تستطع العديد من المؤسسات الإعلامية اللحاق بالتطورات المتسارعة وترك ذلك تأثيراً على تسويق السعودية لنفسها على الصعيد الإقليمي والدولي.

ونهب متابعون إلى القول إن السيادة الإعلامية هي أهم مستلزمات المرحلة وتكمن تحديداً في المنتج الإعلامي وجعل وسائل الإعلام السعودية هي مصدر الخبر المحلي الموثوق والدقيق، قبل أن ينتشر عبر وكالات الأنباء الدولية، حيث بات الخبر من أساسيات صناعة الإعلام كقوة ناعمة تقوم بدور بارز في بناء سمعة الدول والمجتمعات.

غير أن الإعلام السعودي ما زال يحتاج المزيد من الجهود للوصول إلى هذه النتيجة، وقد وجه وزير الإعلام السعودي المكلف ماجد القصبي،

توقف إجراءات تسوية أوضاع قناة حنبعل التونسية لتعمدها المماطلة

تونس - قرّرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسية (الهياك) إيقاف إجراءات تسوية وضعية القناة الخاصة "حنبعل".

ووفق نص القرار الصادر عن الهيئة الثلاثاء، أرجع مجلس الهيئة إيقاف إجراءات تغيير الضيغة القانونية للشركة المستثمرة للقناة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة خفية الاسم وفق ما تقتضيه أحكام الشروط المتعلقة بالحصول على إجازة إصدار واستغلال قناة تلفزيونية خاصة.

وأوضح المجلس أن الهيئة اتخذت هذا القرار بعد أن أمهلت قناة "حنبعل" في شخص ممثلها القانوني لتغيير الضيغة القانونية لشركة "توني ميديا" المستثمرة للقناة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة خفية الاسم، وأكثر من 5 سنوات منذ 12 يناير 2015، وبالرغم من انتهاء العمل بالاتفاقية الأصلية للترخيص منذ 13 فبراير 2014.

كما أرجع المجلس قراره إلى عدم التزام الممثل القانوني للقناة بالقوانين الجاري بها العمل في مسار تسوية ملف قناة "حنبعل"، والمماطلة وعدم احترام البلاغات والتنبيهات الصادرة عن الهيئة المتعلقة باستكمال الملف القانوني رغم فرضها غرامة مالية على القناة لهذا السبب، وبمصدر هذا القرار، وصل عدد القنوات التلفزيونية التي تبث بصفة

تونس - قرّرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسية (الهياك) إيقاف إجراءات تسوية وضعية القناة الخاصة "حنبعل".

ووفق نص القرار الصادر عن الهيئة الثلاثاء، أرجع مجلس الهيئة إيقاف إجراءات تغيير الضيغة القانونية للشركة المستثمرة للقناة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة خفية الاسم وفق ما تقتضيه أحكام الشروط المتعلقة بالحصول على إجازة إصدار واستغلال قناة تلفزيونية خاصة.

ثلاث قنوات تلفزيونية تونسية تبث برامجها بصفة غير قانونية هي «نسمة» و«الزيتونة» و«حنبعل» من أصل 11 قناة

وتعتبر قناة "حنبعل" أول قناة تلفزيونية خاصة تم إطلاقها عام 2005 من قبل العربي نصره الذي قام ببيعها عام 2013 إلى مستثمرين آخرين، بعد معاناتها من أزمات مالية كبيرة، وقام المستثمرون بدورهم ببيع جزء كبير من أسهمها إلى شركة تركية غير مقيمة في تونس وهو ما زاد في تعقيد المشكلة القانونية للقناة.

وأيضا، في 11 قناة تلفزيونية تونسية تبث برامجها بصفة غير قانونية هي «نسمة» و«الزيتونة» و«حنبعل» من أصل 11 قناة